

مستقبل المساعدة المالية:  
توقعات لعام 2030



IARAN



The Cash Learning  
Partnership

# ملخص تنفيذي

تحفز زيادة مساعدات النقد والقسائم على التغيير السريع في القطاع الإنساني: نماذج تشغيلية جديدة، وتغيير استخدام التكنولوجيا، وتطوير شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وروابط أقوى بين المساعدات الإنسانية والأنواع الأخرى للتدفقات المالية. ويوجد لهذه التغييرات انعكاسات على الأدوار المستقبلية للجهات الفاعلة الإنسانية والطرق التي تخطط من خلالها وتنفذ برامج لتحسين النتائج بالنسبة للأشخاص المتضررين من الأزمة. ويهدف هذا التقرير إلى دعم الجهات الفاعلة للتفكير في كيفية تطوير الفرص والتحديات، وكيف يمكنها الاستعداد بشكل أفضل لتقديم مساعدة فعالة في المستقبل.

الآثار الرئيسية بالنسبة لمستخدمي المساعدات المالية: خطر ألا تكون المساعدة قائمة على الاحتياجات وأن تكون الجماعات المهمشة مستبعدة من تلقي المساعدة.

الآثار الرئيسية للقطاع الإنساني الدولي الرسمي: نظرًا لأن أدوار الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في التقديم المباشر للمساعدة المالية محدود، فإن من المهم بناء شراكات استراتيجية مدفوعة بالطلب مع منظمات المجتمع المدني الوطنية وتقديم الدعم الفعال لها حيثما أمكن.



تعد الأزمات العابرة للحدود هي القاعدة في سيناريو الفوضى، حيث تتجاوز الاحتياجات الموارد. وهناك حاجة إلى نهج عبر الحدود ومتعددة الجهات الفاعلة من أجل تقديم المساعدة المالية للسكان أثناء التنقل. وقد قلل نقص الموارد وإلغاء القيود / التنسيق المحدود للمساعدات الإنسانية والإنمائية الرسمية القدرة على التنبؤ، وبالتالي فقد قلت ثقة المستخدم. ويعطى التمويل الخارجي القليل للمساعدة المالية الأولية في الأزمات الإنسانية المفاجئة، مما يقلل من تمويل التحويلات الاجتماعية. وتميز الحكومات المواطنين على السكان اللاجئين في تقديم المساعدات المالية، وهو تمييز تضاعف بفعل الفجوة الرقمية.

الآثار الرئيسية بالنسبة لمستخدمي المساعدات المالية: تعني الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات والموارد أن العديد من المحتاجين غير قادرين على الوصول إلى المساعدة المالية. ويحضر العدد الكبير من اللاجئين والمهاجرين تطوير المنتجات المالية المصممة بشكل أفضل للسكان أثناء التنقل.

الآثار الرئيسية للقطاع الإنساني الدولي الرسمي: يتطلب التحدي المتمثل في تقديم المساعدة إلى عدد كبير من السكان أثناء التنقل إلى أدوات ونهج جديدة. وتعد المشاركة الجماعية مع الحكومات بشأن سياسة المساعدة المالية والتنظيم أمرًا أساسيًا كجزء من الاستعداد الإقليمي للأزمات.

يبحث هذا التقرير في مساعدات النقد والقسائم ضمن مشهد أوسع للمساعدة المالية، بما في ذلك التحويلات، والتحويلات الاجتماعية، والعتاء الشخصي، الذي يصل إلى الأشخاص المتضررين جراء الأزمة. ولا يقدم البحث في مساعدات النقد والقسائم وحدها الصورة الكاملة. ومن المهم فهم كيف يمكن للمساعدات النقدية أن تعمل إلى جانب آليات المساعدة المالية الأخرى على تحسين النتائج للمستخدمين.

وسيتم تشكيل مستقبل المساعدة المالية بشكل كبير بواسطة دوافع التغيير التي تعمل في النظام البيئي الإنساني، وبواسطة التغيرات في البيئة العالمية الأوسع نطاقًا. وسيكون للعديد من الدوافع المحددة التأثير الأكبر على كيفية تطور المساعدة المالية في هذا السياق المتغير. وتتمثل هذه الدوافع في: دور القطاع الخاص، ودور حكومات البلدان المتضررة جراء الأزمات، والتكنولوجيا المتنقلة والاتصال بشبكة الانترنت، والهوية وتحويلها الرقمي، والبيانات وحماية البيانات، واستخدام الخدمات المالية من قبل الأشخاص المتضررين من الأزمة، ومستويات تمويل المساعدات المالية، وحركة السكان، ويبرز تعقيد التفاعلات بين هذه الدوافع، والتي يمكن أن تحدث تغييرًا في بعضها البعض وفي النظام البيئي الأوسع، مدى ديناميكية حيز المساعدة المالية في المستقبل القريب.

ويبحث التقرير في الهيئة التي سيكون عليها مستقبل المساعدة المالية في أربعة سيناريوهات تطلق عليها "التحكم"، و"الفوضى"، و"النشوء"، و"التعاون".



يتم احتواء الأزمات في سيناريو التحكم بشكل كبير داخل الحدود الوطنية، حيث تتحكم الحكومات بالاستجابة. وتعتبر التحويلات الاجتماعية التي تقودها الحكومة الشكل الرئيسي للمساعدة المالية، وغالبًا ما توسع نطاق الوصول وتضمن الاستدامة، ولكنها تستبعد في بعض الحالات السكان المهمشين. ويتم تنظيم بيئة الخدمات المالية والإنترنت والبيانات بشكل كبير، حيث تتمتع الحكومات بالإشراف الكامل على اعتمادات الهوية والبيانات الشخصية الأخرى.

## سيناريو النشوء

يتم في سيناريو النشوء تقديم المساعدة المالية بشكل رئيسي من خلال شبكات محلية جديدة ذات خبرة محددة، والتي لا يتم تنسيقها من قبل الحكومة أو الجهات الفاعلة الإنسانية الرسمية. ويضطلع القطاع الخاص بالعديد من وظائف الجهات الفاعلة الإنسانية الرسمية، مما يحفز الابتكار التكنولوجي ولكن يتم ذلك في غياب المبادئ أو المعايير المشتركة. ويتم تقسيم إدارة الهوية وجمع البيانات الشخصية وتخزينها مما يخلق نقاط ضعف متعددة للمستخدمين.

**الآثار الرئيسية بالنسبة لمستخدمي المساعدة المالية:** يزيد دخول جهات فاعلة جديدة في حيز المساعدة المالية من نطاق خيارات المساعدة المتاحة للمستخدمين الذين يختارون من بينها، وتؤدي زيادة المنافسة إلى منتجات وخدمات مصممة بشكل أفضل للأشخاص المتضررين جراء الأزمة.

**الآثار الرئيسية للقطاع الإنساني الدولي الرسمي:** يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية على الصعيدين دون الوطني وعبر الوطني أن تعمل ضمن إطار مجموعات مختلفة من القواعد والمبادئ التوجيهية المتنوعة والمحلية التي طورتها شبكات جديدة من الشركاء.

## سيناريو التعاون

يتم في سيناريو التعاون تمويل المساعدات المالية وتصميمها وتقديمها بطريقة تعاونية بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة، حيث تكون مدعومة بتمكين القوانين الوطنية والعالمية، وبدعم من المبادئ والمعايير المشتركة. وتكون نقاط الدخول لدعم التحويلات الاجتماعية التي تقودها الحكومة، بما في ذلك في الأزمات الإنسانية، واضحة. ويدعم المجتمع المدني تقديم تحويلات اجتماعية خاضعة للمساءلة و/أو سد الثغرات في التغطية. وتقود قاعدة البيانات المتسلسلة أو (Blockchain) التنسيق وقابلية التبادل، بما في ذلك عبر الحدود، مع الحفاظ على الخصوصية.

**الآثار الرئيسية بالنسبة لمستخدمي المساعدة المالية:** تسهل معايير الهوية العالمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر الوطنية الوصول إلى المساعدة عبر مقدمي الخدمات وعبر الحدود.

**الآثار الرئيسية للقطاع الإنساني الدولي الرسمي:** تعيد الجهات الفاعلة الإنسانية ابتكار نفسها. وعضواً عن التركيز على التقديم، فإنها تلعب في المقام الأول دوراً تنسيقياً، بالإضافة إلى دور المناصرة / الرقابة في الالتزام بالمعايير (في دعم الحكومة من الناحية المثالية).

وبحلول عام 2030، ستكون المساعدة المالية جزءاً لا يتجزأ من المساعدات الإنسانية والاجتماعية. ومن المرجح أن تكون الطرق التي تستجيب المنظمات من خلالها للفرص والتحديات

الناشئة، وتعتمد تكنولوجيات جديدة، وتبني شراكات جديدة متنوعة للغاية. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي يجب على الجهات الفاعلة في القطاع الإنساني الدولي التركيز عليها:

► **التعامل مع مساعدات النقد والغسانم كجزء من مشهد أوسع للمساعدة المالية** – يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية استكشاف كيفية العمل بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة الأخرى والأنواع الأخرى من التدفقات المالية.

► **تقييم التأثير الجماعي واستخدام ذلك لدفع قرارات البرامج** – يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية ضمان أنها تلتقط بشفافية ما يصلح للعمل وتوسع النماذج الأكثر فعالية، مع ضمان وجود حضور قوي للمستخدم في هذه العملية.

► **أخذ مسؤولية البيانات على محمل الجد** – تتحول المساعدات الإنسانية إلى بيانات رقمية بشكل أسرع من الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم هذا التحويل الرقمي. ويتعين على الجهات الفاعلة الإنسانية العمل بسرعة لفهم ما يبدو عليه "عدم حدوث ضرر رقمي".

► **الاستعداد لتلبية احتياجات الأشخاص أثناء التنقل بشكل أفضل** – تنطوي السيناريوهات الأربعة كافة على زيادات كبيرة في حركة السكان داخل الحدود وعبرها، بما في ذلك من خلال الطرق غير النظامية. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية استكشاف كيفية العمل مع شركاء آخرين لملاءمة الأدوات والنهج لتلبية احتياجات الأشخاص أثناء التنقل بشكل أفضل.

► **الحفاظ على علاقة الثقة** – ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية التفكير في كيفية حماية علاقة الثقة مع المستخدمين في بيئة يغلبها الطابع السياسي بشكل متزايد وأثناء العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة غير الإنسانية.

► **وضع احتياجات وأصوات المستخدمين في الصميم** – يجب أن تتضمن المزيد من المساعدات المالية دوراً أقوى في اتخاذ القرارات للمستخدمين، ولكن تبين السيناريوهات أن هذا ليس هو الحال بالضرورة. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية على وجه السرعة استكشاف كيفية زيادة المساءلة أمام المستخدمين.

## هذا التقرير هو نتاج تعاون بين شراكة التعلم النقدي وشبكة البحوث والتحليل المشتركة بين الوكالات.



شراكة التعلم النقدي هي شراكة عالمية للجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في مجال السياسة والممارسة والبحث ضمن مساعدات النقد والقوائم. وتضم شراكة التعلم النقدي حاليًا أكثر من 80 عضوًا يقدمون بشكل جماعي الغالبية العظمى من مساعدات النقد والقوائم في السياقات الإنسانية حول العالم. ويشمل أعضاء الشراكة وكالات الأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومنظمات القطاع الخاص. وتستند شراكة التعلم النقدي إلى التعلم، ومشاركة المعرفة، والتواصل الاجتماعي، والسياسة، والتنسيق بشأن الاستخدام المناسب في الوقت المناسب لمساعدات النقد والقوائم في الاستجابة الإنسانية.

وتعرف شبكة البحوث والتحليل المشتركة بين الوكالات (IARAN) بأنها مركز تعاوني للمتخصصين في المجال الإنساني يجمع بين التحليل الحكيم والتخطيط الاستراتيجي في القطاع الإنساني. وتتيح الشبكة لمنظمات الإغاثة من خلال التحليل وإنشاء السيناريو التخطيط لمدة تتراوح بين عام و15 عامًا للمستقبل، واستباق التغيير، وإنشاء استراتيجيات قابلة للتكيف، وتوفير الوقت والمال والأرواح في نهاية المطاف. وتعد رؤية الشبكة نظامًا بيئيًا إنسانيًا متكافئًا ومتربطًا يعزز المساهمات في أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل مهمة الشبكة في تمكين التفكير والإجراءات الاستراتيجية عبر نظام بيئي تعاوني لبناء مستقبل أفضل مع الأشخاص الذين لديهم احتياجات إنسانية.

وتقود شراكة التعلم النقدي مبادرة "مستقبل المساعدات المالية" مع شبكتها وبالنيابة عنها. وكلفت شبكة البحوث والتحليل المشتركة بين الوكالات بإعداد هذا التقرير باستخدام منهجية التبصر الخاصة بها والاعتماد على السيناريوهات في تقرير مستقبل المعونة لعام 2016 الصادر عن الشبكة.

يتضمن فريق البحث الأساسي: أمي كيث (IARAN)، وإيليد كينيدي (IARAN)، وميشيل ميتا (IARAN)، وإيزابيل بيلي (IARAN)، وتايلر روندل (IARAN)، وصوفي تولستراب (شراكة التعلم النقدي).